المحاضرة الأولى :

مقدمة:

لم تتبلور العلوم السياسية (**Sciences Politiques**) إلا في آواخر القرن التاسع عشر الميلادي، بإنشاء المدرسة الحرة في العلوم السياسية في باريس عام1872م، ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسة. وبعد ذلك، ازدهر هذا العلم في جامعات أوروبا بصفة عامة، وجامعات أمريكا بصفة خاصة.

أما علم الاجتماع السياسي (**Sociologie politique**)، فلم يظهر إلا في فترة متأخرة مقارنة بالعلوم السياسية، وبالضبط في أواخر النصف الأول من القرن العشرين (1945م).

ولكن ثمة كتابات ومؤلفات قديمة تتضمن قرائن ومؤشرات وعلامات دالة على وجود علم الاجتماع السياسي، بطريقة من الطرائق، كما يبدو ذلك جليا عند أفلاطون في كتابه (الجمهورية)، وأرسطو في كتابه (السياسة)، وكذلك عند المثقفين العرب الذين اهتموا بالكتابات السلطانية أو بمبادىء السياسية الشرعية، أمثال: أحمد بن عبد الله الأصبهاني في كتابه (تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة)، والقلقشندي في كتابه (مآثر الإناقة في معالم الخلافة)، وابن أبي الربيع في كتابه (سلوك المالك في تدبير الممالك)، وخليل بن شاهين الظاهري في كتابه (كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك)، والجويني في كتابه (غياث الأمم في التياث الظلم)، والماوردي في كتابيه: (الأحكام السلطانية والولايات الدينية) و(قوانين الوزارة وسياسة الملك)، وأبو يعلى الفراء في كتابه (الأحكام السلطانية)، والقنوجي في كتابه (إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة)، وابن الأزرق في كتابه (بدائع السلك في طبائع الملك)، والغزالي في كتابه (فضائح الباطنية)، إلى جانب كتابات كل من: الفارابي، وابن سينا، وابن طفيل، والبيروني، وإخوان الصفا، وغيرهم...

وثمة مفكرون غربيون آخرون تناولوا علاقة السياسة بالمجتمع، أمثال: سانت أوغيسطين صاحب كتاب (مدينة الله)، وميكيافيلي في كتابه (الأمير)، وجيامباتيستيا فيكو في كتابه (العلم الجديد)، ومونتيسكيو في كتابه (روح القوانين)، وطوماس هوبز في كتابه (التنين)، وجون لوك في كتابه (المختصر في الحكومة المدنية)، وسبينوزا في كتابه (المختصر السياسي)...

وعلى الرغم من ذلك، لم يتبلور علم الاجتماع السياسي، على الصعيد الأكاديمي والعلمي والمؤسساتي، إلا في منتصف القرن العشرين، إلا أنه يتداخل كثيرا مع العلوم السياسية إلى درجة يصعب التفريق بينهما، لاشتراكهما في كثير من المواضيع الاجتماعية والسياسية، مثل: الدولة، والأنظمة التمثيلية، والدستور، والنخبة، والحزب، والنقابة، وجماعات الضغط، والرأي العام، والمنظمات الاجتماعية والسياسية... وفي هذا، يقول موريس دوفرجيه **(Maurice Duverger)** في كتابه (علم اجتماع السياسة) : " إن مفردات علم السياسية وعلم الاجتماع السياسي مترادفة تقريبا. ففي الكثير من الجامعات الأمريكية يتحدثون عن القضايا نفسها في علم السياسة عندما تعالج في إطار قسم علم السياسة، وفي علم الاجتماع السياسي عندما تعالج في إطار قسم علم الاجتماع. أما في فرنسا فإن تعبير علم الاجتماع السياسي يسجل غالبا قطيعة مع المناهج القانونية أو الفلسفية التي هيمنت طويلا على علم السياسة، وإرادة تحليل بواسطة مناهج أكثر علمية.هذه الفوارق ليس لها أهمية عملية. "

ومن هنا، فعلم السياسية هو علم عام وأوسع للظواهر السياسية، يدرسها ضمن مجالات متداخلة ومتعددة: قانونية، وتاريخية، وجغرافية، وديمغرافية، واقتصادية.... في حين، يدرس علم الاجتماع السياسي تلك الظواهر السياسية في ضوء علم الاجتماع فقط، أو في ضوء علم معين أو مقترب منهجي محدد بدقة هو المقترب السوسيولوجي.

تعريف علم الاجتماع السياسي:

لقد انقسمت التصورات بشأنه، فثمة من رأى أنه يختص بالدولة، وثمة من رأى أنه يختص بالسلطة.

فالذين رأوا أن موضوعه الأخص الدولة قرنوا ذلك مع النهج القانوني، باعتبار القانون ناظما للاجتماع السياسي، وباعتباره يوضح خصائص الحياة السياسية وشخصية المواطنين، إلى درجة أن هرقل رأى أن "على الشعب أن يحارب من أجل القانون كما يحارب من أجل سور المدينة"، ففي عهد المدينة اليونانية لم يكن من الممكن تصور وجود نظام في الدولة المدينة خارج القانون.

أما في العصر الحالي فلا يمكن الحديث عن العلم بالسياسة من دون سيادة الدولة الدستورية، أي دون شرطي السيادة والدستور، وباعتبار الدولة أمّ المؤسسات، حيث لا يمكن النظر إلى مجتمع ما من دون مؤسساته، كما لا يمكن النظر للدولة دون المجتمع، (وهنا تبرز فكرة المجتمع المدني في الدولة الحديثة أي دولة المؤسسات والقانون والمواطنين).

أما من رأوا أن موضوع علم الاجتماع السياسي يهتم بالسلطة، فقد ذهبوا نحو تحرير السياسة كظاهرة عامة والعلم بالسياسة من الحدود الضيقة التي تعزل السياسة والعلم بالسياسة عن البيئة الاجتماعية، من خلال اختراح مجالات دراسة جديدة، كدراسة صناعة القرار، والوظائف السياسية والسلوك السياسي، والعلاقات السياسية والنظام السياسي ومراكز القوى، فضلا عن أن البحث بالسياسة من باب السلطة أعمق وأوسع من البحث في الدولة، فضلا عن أنه أقدم منها.

وهنا يمكن ملاحظة تضخم مكانة السلطة، وبروز الأيديولوجيات والتكنولوجيا وسلطة الحزب الواحد.

ثمة سلطات في المجتمع، ناتجة عن تكوينات أو انتماءات أولية أو فرعية، مثل السلطات العائلية والقبلية والدينية والمهنية والثقافية، وثمة سلطة سياسية هي أعلى أشكال السلطات، وهي سلطة سيدة ومطلقة، وتفرض القبول على الآخرين في المجتمعات الكلية، أي المجتمعات المندمجة، والمتمايزة عن غيرها.

وكما أن السلطات السياسية باتت أكثر مؤسسية وارتباطا بالمجتمع لارتباطها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مع التأكيد على أن السلطة السياسية في المجتمع الكلي تطرح مسألة حدود السلطة داخل نطاق المجتمع.

علم الاجتماع السياسي علم حديث نسبيا، بل من أحدث العلوم الاجتماعية ظهورا، حيث لم يُدرس كعلم مستقل وكمادة مستقلة في فرنسا إلا منذ الستينيات من القرن العشرين، وفي المغرب في الثمانينات، الأمر الذي يثير كثيرا من التساؤلات والغموض حول هذا العلم الجديد.

فبعد عقود من استقلالية علم السياسة وجهود علماء السياسة المتواصلة لبلورة مجالهم المعرفي والتنظيري والمؤسساتي الذي يمكّن علم السياسة من الإحاطة العلمية الناجحة لدراسة وفهم الظواهر السياسية، وصل علم السياسة إلى ما يشبه الأزمة التي تعززت بسبب التطورات المتلاحقة في الحقل السياسي وتعدد وتشعب نماذج السلوك السياسي والنظم السياسية بين الدول، وعدم قدرة التنظيرات الجاهزة لعلماء السياسة ولمناهجهم التقليدية على تمثّل هذه النماذج والمتغيرات السياسية، وتقوقعهم حول مزاعم العلمية والعالمية لمقولاتهم وتنظيراتهم والزعم بأنها تتوفر على قدرة شمولية للإحاطة بكل الظواهر السياسية.

إلا أننا نعتقد بأن الأزمة الحقيقية تكمن في تزايد القناعة لدى علماء السياسة بصعوبة فهي الظواهر السياسية والإحاطة بأولوياتها دون الرجوع إلى البنى الاجتماعية التي تتفاعل فيها ومعها هذه الظواهر، فكان لزاما على علماء السياسة العودة مجددا إلى المجتمع وإلى البحث عن أوالويات (السياسي) في (الاجتماعي)، ودراسة الظاهرات السياسية ضمن أبعادها الاجتماعية، فكان علم الاجتماع السياسي هو الإجابة العلمية على هذه الأزمة، التي أثيرت في مجال علم السياسة والتي سبق وأن أثيرت قبل ذلك في مجال علم الاجتماع من حيث ادعائه قدرة شمولية على دراسة كل الظواهر الاجتماعية.

فلعقود طويلة وعلماء السياسة الغربيون والشرقيون –نسبة إلى المعسكر الاشتراكي سابقاً– يضفون صبغة الشمولية والعالمية على تنظيراتهم ومقولاتهم السياسية، وينطلقون في تعاملهم مع الظواهر السياسية من منطلقات قانونية ومؤسساتية. وقد تأثر علماء السياسة في دول العالم الثالث بهذه التنظيرات وقاموا بنقلها ومحاولة توظيفها على مجتمعاتهم، فكانت النتيجة فشلا ذريعا في تمثل هذه المشاكل فبالأحرى في إيجاد حلول لها.

فبداهة، إن موطن الخلل لا يكمن في النظريات والتعميمات التي قام بها علماء السياسة في الغرب أو في الشرق، ولكن الخلل يكمن في عدم الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي

الذي أقّحمت عليه هذه النظريات والتعميمات. فمن المعلوم أن أية نظرية أو إيديولوجيا تدعي العلمية إنما تستمد علميتها من كونها صياغة عقلية ناتجة عن ملاحظة واقع اجتماعي/ سياسي ما، قامت بتحليله اعتمادا على قواعد المنهج العلمي، فكانت هذه النظريات هي الخلاصة، بمعنى أن علميتها تكمن في انطلاقها من الواقع وإجابتها عن تساؤلاته وقدرتها على الدينية. لتكيف مع تحولاته والتعامل مع بنياته العميقة.

أما إذا انتزعت هذه النظريات والتعميمات من سياقها الاجتماعي وحاولنا تطبيقها على سياقات اجتماعية/ سياسية مغايرة فلا ضمانة بأنها ستحافظ على علميتها، لأنها ستكون نظريات وإيديولوجيات مغتربة عن الواقع وعاجزة عن الإجابة على تساؤلاته.

إذن يمكن القول إن علم الاجتماع السياسي هو علم السياسة في محاولته تطوير مقولاته ونظرياته ومناهجه ليصبح أكثر قدرة على التعامل مع مجتمعات ذات أوضاع متباينة، ومداناة الظواهر السياسية انطلاقا من الواقع الاجتماعي وليس اعتمادا على تنظيرات مستوردة. هذه الإحالة أو الربط بين السياسي والاجتماعي والذي هو خاصية علم الاجتماع السياسي، يجعل هذا العلم علما مزعجا وخطيرا، يكون الباحث فيه كالسائر وسط حقل ألغام لأنه يكون ملزما بالغوص فيما وراء المظاهر القانونية والمؤسساتية والتنظير السياسي ليربط هذا السلوك وهذه المظاهر الخارجية بالمجتمع، بصراعاته وتحالفاته، بقيمه وثقافته، وبأصحاب النفوذ والقوة داخل المجتمع، أو بشكل آخر إنه مطالب بربط الظاهرة السياسية إيجابا أم سلبا بالناس كأفراد عاديين أو نخب سياسية أو أصحاب مصالح اقتصادية أو بالمعتقدات الدينية.

وجاءت الأحداث المتسارعة في العقدين الأخيرين والتي خلخلت كثيرا من النظريات السياسية والاجتماعية، لتؤكد على أهمية علم الاجتماع السياسي، فالعولمة وخصوصا في بعدها الثقافي وما يسمى بظاهرة الإرهاب وعودة الاستعمار مجددا –العراق نموذجاً– وقبل ذلك انهيار المعسكر الاشتراكي بما كان يمثل من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية والثورة المعلوماتية الخ، كل هذه الأحداث المتسارعة خلخلت كثيرا مما كانت يعتبر مسلمات، فالمحددات السياسية والاجتماعية لم تعد ذات طابع وطني خالص بل أصبحت

المؤثرات الخارجية ذات حضور ضاغط على التحولات الداخلية، وما التدخل الأمريكي في مسألة الديمقراطية والإرهاب إلا دليلا على ذلك.

وكما سنرى لاحقا فإن علم الاجتماع السياسي ليس جديدا في موضوعاته – وإن كان يهتم بموضوعات حديثة – ولكنه جديد في طريقة تناوله لهذه الموضوعات، فمجالات اهتماماته: النظم السياسية، النخب السياسية، البيروقراطية، العنف السياسي والأحزاب... الخ، موضوعات سبق وأن دُرست في غالبيتها إما في إطار علم الاجتماع أو في إطار علم السياسة، ولكن الجديد الذي أتى به علم الاجتماع السياسي هو منهج دراسة هذه الموضوعات – كما سنرى.

المحاضرة الثانية

العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة

1/ تعريف علم الاجتماع

المؤسس الاول لعلم الاجتماع وهو ايضا اول من وضع مصطلح السيوسولوجيا، حيث قا أن تعريف علم الاجتماع تعريفا دقيقا وواحدا هو امر صعب للغاية بسبب تعقد وتداخل الظواهر الاجتماعية حيث تتداخل النشاطات الانسانية المختلفة مع بعضها البعض وذلك نظرا لأنتمائها لعنصر واحد مشترك هو الانسان كعضو في الجماعة، ولكن من ابرز واهم التعريفات للعلم الاجتماع هي:

• تعريف اوجست كونت: وهو ل ان الهدف من درسة المجتمع هو التوصل الى القوانين والنظريات التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، وذلك تمهيدا لتوظيفها في عملية تنظيم المجتمع بطريقة موضوعية.

• تعريف ماكس فيبر لعلم الاجتماع: هو العلم الذي يحاول الوصول الى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي من الهيئة الاجتماعية ومدى فعاليتها ودراسة الظروف التي تطورت فيها المؤسسات الاجتماعية اجل التوصل الى تفسير علمي لمجراه ونتائجه.

• تعريف غاستون باتول لعلم الاجتماع: هو دراسة التركيب الاجتماعي، اي تركيب المواد الرئيسية التي تتألف منها ، مع مقابلة النتائج التي توصلت اليها العلوم الاجتماعية وذلك بفتح المجال لفلسفة العلوم الاجتماعية الخاصة ودور السيكولوجيا الاجتماعية مع دراسة العوامل التي تساهم في تبدلات التركيب الاجتماعي.

• اما د.صادق الاسود فيعرف علم الاجتماع: هو ذلك العلم الوصفي الذي يعني بدراسة الوقائع الاجتماعية، اي الوقائع التي تحدث عندما يلتقي الأفراد في المجتمع، ويعرفها ثم يفسرها بموجب قوانين عليه (أي قوانين قائمة على اساس السبب والنتيجة، او العلة والمعلول). اما الواقعة الاجتماعية فهي الحدث الذي يتعلق بحياة الافراد بصفتهم اعضاء في جماعة اجتماعية معينة.

• ورغم العدد الكبير للتعريفات هذا العلم من قبل علماء الاجتماع كل حسب رؤيته نكتفي هنا بالتعريف التالي : ((هو العلم الذي يدرس التفاعل الإنساني بمنهجية علمية)) وعليه فأن علم الاجتماع يختلف عن علم الاحياء كما يختلف عن علم النفس اللذين يعنيان على التعاقب بدراسة تكوين السلوك الطبيعي والعقلي للانسان بمعزل عن الاخرين. ثم ان علم الاجتماع يوجد حيثما يمكن اخضاع الوقائع الاجتماعية للعلم فميدانه اذاً الوقائع الاجتماعية التي تحدث بصورة مستمرة ومنتظمة ويمكن للانسان ان يكتشفها.

يذهب بعض الباحثين الى اعتبار علم الاجتماع متكوناً من مجموع العلوم الاجتماعية. ويعللون ذلك بأنه قبل قرن كان الاصطلاح المضطرد الاستعمال في هذا المجال هو العلم الاجتماعي غير ان هذا العلم الاجتماعي تطور واتسعت مجالات اهتماماته وتنوعت اساليب بحوث فتفرع الى (مذاهب بحث متخصصة). وتحول العلم الاجتماعي الى علم الاجتماع الذي تتفرع منه علوم اجتماعية خاصة كعلم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع السياسي.

ان الفكرة الرئيسية التي يقوم على اساسها علم الاجتماع هي مفهوم وحدة المجتمع او بعبارة ادق ان المجتمع (كل) ويتكون من مجموعة من العناصر التي يعتمد بعضها على البعض الاخر. ولذلك يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلاقات العمل. ان هذه العناصر لاتكون لوحداها عوالم منغلقة ومنعزلة بعضها بالنسبة الى البعض الاخر... ولذلك ليس بوسعنا ان ندرك دلالة واقعة اجتماعية منعزلة او موضوعة في اطار محدود بهذا النشاط الاجتماعي او ذاك. ان البنة الخاصة بالكل تظهر علاقات معينة ، وخصائص معينة لاتوجد في مجموع العناصر عندما تؤخذ منعزلة. وهذا صحيح على الاخص عندما يتعلق بالحياة الاجتماعية التي تكون كلا. وعليه فان كل ظاهرة مهما كانت طبيعتها لها انعكاسات مباشرة على المجتمع بكليته.

أهمية علم الاجتماع العلمية والعملية:

أ) **الأهمية العلمية:**

1-دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة تحليلية من اجل اكتشاف القواعد والقوانين التي تخضع لها هذه الظواهر.

2- التعرف على الوظائف التي تؤديها الظاهرة الاجتماعية ومدى تأثيرها على استقرار وتماسك المجتمع .

ب) الأهمية العملية:

1- توجيه الإصلاح الاجتماعي على أساس علمي صحيح يقوم على الدراسة النظرية التحليلية

2- تزويد الباحثين وعلماء الاجتماع بالمعلومات والإحصاءات الدقيقة التي يحتاجها رجال التخطيط والقادة، وبالتالي تساعد نتائج البحث الاجتماعي قادة المجتمع من أكاديميين، خبراء تربية، ومشرّعين، ومديرين، وسياسيين وغيرهم ممن يهتمون بحَلّ وفهم المشاكل الاجتماعية وصياغة سياسات عامة مناسبة.

س/ مالذي يميز دراسة علم الاجتماع للظواهر المختلفة عن بقية العلوم الاجتماعية ؟

1- إن وجهة النظر في الدراسة في كليهما مختلفة فعلم الاجتماع يدرس الظواهر دراسة كلية بغض النظر عن الأغراض التي حدثت من اجلها من حيث كونها جغرافية، نفسية أو تاريخية.

2- علم الاجتماع يدرس الظواهر على أنها ظواهر متعددة العوامل فظاهرة الزواج مثلاً تفسرها ظواهر المستوى الاقتصادي والسياسي والجغرافي أما العلوم الاجتماعية الأخرى فهي تدرس الظاهرة منفصلة.

2/ <u>تعريف علم السياسة:</u>

ليس بالامر الهين تعريف السياسة، فبقدر البساطة الظاهرة على هذا المصطلح وكثرة تداوله بين الناس العاديين وبين رجال السياسة، فأن التعريف العلمي لهذا المصطلح لا يتفق مع هذا التعويم لا ستعمال مصطلح السياسة، ومن ناحية اخرى فان تعقد البناء الاجتماعي وتداخل ما هو سياسي مع ما هو اقتصادي او ديني او ايديولوجي او قانوني يجعل عملية التمايز او التمفصل بين الانساق او المجالات امرا صعبا، او كما يقول (جوليان فرندو) ان السياسة تشبه" كيس سفر يحتوي ما تنوع من الاشياء ... فيه ما شئت من الصراع ،والحيلة ، والقوة، والتفاوض، والعنف واالارهاب، والتخريب والحرب والقانون...." وتذهب غالبية التعريفات التي اعطيت لكلمة سياسة الى ربطها بنظام الحكم او بعلاقة الحاكمين بالمحكومين، فالسياسة لا تكون الا في المجتمعات الكلية التي تقاد عن طريق هيئة

سياسية تصدر قوانيين ملزمة للافراد وتمارس عليهم الضغط والاكراه فلا يمكن تصور سياسة دون وجود سلطة سياسية وحيث لا يمكن تصور سلطة سياسية دون ممارسة التسلط – بدرجاته المتباينة – فان وجود السياسة يستدعي وجد السلطة.

ونشير ايضاً حتى منتصف هذا القرن كان هناك عدم دقة في استعمال مصطلح علم السياسة وتداخله مع العلوم السياسية الاخرى حيث كان علم السياسة احد العلوم السياسية فقط، وهذه كانت تنقسم الى العلوم التالية: المذهب السياسي، التاريخ السياسي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم القانون وعلم السياسية، الا ان منظمة اليونسكو سعت الى اعطاء علم السياسة مكانته التي يستحقها، وكلفت مجموعة من علماء السياسة وضع مؤلف حول علم السياسة وتحديد موضوعاته ووضع حد للتداخل بينه وبين العلوم الاجتماعية الاخرى وبالفعل تم وضع مؤلف مشتر تحت عنوان " علم السياسة المعاصرة" عام 1950 وتم اعتماد عبارة" علم السياسة" بدل من " العلوم السياسية " واوصت اللجنة بتدريس هذا العلم في الجامعات.

وعليه تعددت التعريفات المعطاة لمفهوم علم السياسة، فعرفها معجم "روبير" 1962 بأنها "فن إدارة المجتمعات الإنسانية"، أما معجم كاسل فيقول: إن السياسة ترتبط بالحكم والإدارة في المجتمع المدني. " أما قاموس ليتره الفرنسي 1870 فقد قدم ثمانية تعاريف لكلمة سياسة منها: " فن حكم الدولة " " السياسة علم حكم الدول وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى"، وفي قاموس العلوم الاجتماعية عُرفت السياسة بأنها: " تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني التي يتجلى فيها الصراع بين الخير العام من جهة ومصالح الجماعات من جهة أخرى، ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراريته".

وبالتالي اصبح علم السياسة يهتم بعلاقات القوة داخل المجتمع وبالسلطة السياسية وعلاقتها بالمجتمع، حيث لا يمكن ان تكون سياسة دون مجتمع .

ان علم السياسة يدرس الظواهر السياسية لا يعني ان هذه الظواهر شي مفارق للظواهر الاجتماعية بل ان متطلبات التخصص الاكاديمي هي التي تميل الى هذا التمييز بين ابعاد النسق الاجتماعي. وعليه ان السياسة قبل كل شي هي نشاط اجتماعي وان الواقعة السياسة هي واقعة اجتماعية. فنحن عندما نتحدث عن السياسة انما نتحدث عن ظاهرة اجتماعية،

لان السياسة سياسة افراد داخل المجمتع ، سواء كانوا حاكميين او محكومين. وبالتالي " لا يوجد مجتمع يخلو من السياسة " هذه المقولة تجسد حقيقة ان السياسة محايثة للمجتمع، فالسياسة سياسة اناس يعيشون في مجتمع، حاكمين او محكومين مدافعين عن الواقع او معارضين له. وعليه فانا علم السياسية يهتم بالظواهر السائدة في المجتمع، حيث يهتم بدراسة الدولة والسلطة والنفوذ ومعرفة نشوء الانظمة السياسية ونوع السيطرة ودراسة التنظيمات الرسمية.

ان كلاً من علم الاجتماع وعلم السياسة رغم اختصاصهما بمواضيع معينة، يعالجان موضوعا مشتركا هو مشكلة السلوك السياسي ضمن النظام الاجتماعي. فيعني عالم السياسة في هذا الشان بالدرجة الاولى بحجم وابعاد السلطة والعوامل التي تتحكم في توزيعها، بما في ذلك بعض المراكز الهامة في المؤسسات المختلفة، كمركز احتكار السلطة التشريعية في الدولة وسلطة الدولة ذاتها، باعتبارها اكبر المؤسسات التي تتمتع بسلطة ولها حق استعمال السلطة بصورة شرعية. اما علماء الاجتماع فاكثر ما يعنون به هو الاشراف والسيطرة الاجتماعية أخذين بنظر الاعتبار في الوقت ذاته كيفية تحكم القيم والقواعد الاجتماعية في الروابط القائمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة التي تؤلف النظام الاجتماعي الشامل، ومن ثم فان علم الاجتماع يؤكد على الوشائج الاجتماعية أكثر من تأكيده على البنى الشكلية وتحديد المراكز القانونية.

ان علم الاجتماع لا يمكنه الا ان يكون على علاقة بالسياسة، فمن الصعب ان يعزل علم الاجتماع نفسه عن السياسة، وعلى حد تعبير(ريمون ارون)، فان علم الاجتماع يصبح سياسيا حتى وان لم يشاء ذلك. فالسياسة شي لا بد منه، فلا يخلو مجال من مجالات الاجتماع البشري من السياسة لان الناس على حد قول بن خلدون لا ينتظمون في الاجتماع المدني ويخضعون للقوانيين الا بوجود وازع يزع بعضهم بعضا.

هذا الحضور المكثف للسياسة في العلوم الاجتماعية حذا بموريس ديفرجيه الى القول: ان جميع العلوم الاجتماعية وجميع العلوم الانسانية تهتم على وجه ما بالحياة السياسية، فليس هناك ميدان خاص للمعرفة ينفرد به علم السياسة، بل ان جميع العلوم الاجتماعية والانسانية تتناول السياسة بواسطة فرع واحد من فروعها على الاقل.

في الواقع لقد عني علم الاجتماع منذ ظهوره بتحليل العمل السياسي (اتجاه سلوكي) وبالمؤسسات السياسية ايضا، وكان علماء الاجتماع ومازالوا يرون انه من الصعوبة بمكان دراسة العمل السياسي بدون الاخذ بنظر الاعتبار العوامل النفسية والاجتماعية ، ويوافقهم كثير من علماء السياسة على ذلك. وبالمقابل اخذ كثير من علماء السياسة في السنوات الاخيرة بدراسة الجوانب المختلفة لنظرية علم الاجتماعي وازاء تقارب العلمين، فقد اقر كل علماء السياسة وعلماء الاجتماع بوجود علم جديد هو علم الاجتماع السياسي.

والواقع لقد اقر علماء السياسة بأهمية علم الاجتماع بالنسبة الى دراسة السياسة، كما اقرو ايضا بأنه ما من نظام سياسي او مؤسسة سياسية، او عمل سياسي موجود في الفراغ. وبهذا الشأن القت الدراسات السيولوجية اضواء قيمة على الوسط الاجتماعي الذي تجري فيه السياسة، ولقد ازدادت هذه الناحية وضوحا عندما ازداد اهتمام علماء السياسة بالدراسات المقارنة بصورة عامة وبالمجتمعات النامية بصورة خاصة وما عرض في هذا المجال يمكن اعتباره ميدانا لعلم الاجتماع السياسي: اي الروابط القائمة بين السياسة وبين المجتمع، وبين المجتمع وبين البنى الاجتماعية وبين البنى السياسية وبين السلوك الاجتماعي وبين السلوك السياسي. ومن ثم علم الاجتماع السياسي هو جسر نظري ومنهجي بين علم الاجتماع وبين علم السياسة.

ان عالم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام وعلم السياسة يدرس الظواهر السياسية بشكل عام فان علم الاجتماع السياسي يدرس نقاط تقاطع العلمين او بشكل اخر يدرس البعد السياسي للظاهرة الاجتماعية، والبعد الاجتماعية للظاهرة السياسية.

ولكن كيف نستطيع ان نحدد الخط الفاصل ما بين علم الاجتماع وبين علم السياسة ؟ يرى الاستاذ *جيوفاني سارتوري* انه اذا كان بوسعنا ان نحدد بؤرة المذهب العلمي بالمؤشرات المستقلة والمؤشرات غير المستقلة التي يعنى بها الباحث، فيمكننا اذا تعريف علم الاجتماع بأنه المذهب الذي ينحو الى اخذ الظروف الاجتماعية البنيوية على انها مؤشرات يجب ان تفسر. وبالمقابل القول ايضا ان عناية عالم الاجتماع اساسا هو البنى الاجتماعية، في حين ان موضوع عناية واهتمام عالم السياسة اساسا هو البنى السياسية يعرف علم السياسة بأنه المذهب الذي يتناول الظروف السياسية_ البنيوية كمؤشرات يجب ان تفسر.

لا شك ان الحداثة النسبية لعلم الاجتماع مقارنة بالعلوم الصرفة (الطبيعية) لها دور في صعوبة تحديد وحصر موضوعاته ومناهجه ووضع الحدود الفاصلة بينه وبين بقية العلوم الاجتماعية ولكن سببا اخر يكمن في طبيعة هذا العلم، طبيعته موضوعاته واهدافه، وهي طبيعة تجعله يثير كثير من المشاكل والتخوفات وتضعه موضع تشابك وتداخل مع الايديولوجيات والمذاهب السائدة، التي تعمل على توظيفه وكسبه الى جانبها، وبالتالي تقلل علميته وجدواه ويعبر(بيار بورديو) عن ذلك بالقول: ان علم الاجتماع هو المعرفة التي تكشف النقاب عن الصراعات والمصالح والرهانات، وهي ليست فقط مصالح الحاكميين ، بل ايضا مصالح ومكانات رجال المعرفة انفسهم ، بمعنى اخر معرفة تكشف عن الخفي وعن اللامعقول انه علم نقدي علم يزعج .

ولهذا السبب يمكن فهم محاصرة بعض الانظمة لكليات علوم الاجتماع وللباحثين الاجتماعيين واغلاقها في بعض الدول ومنع تأسيسها اصلا في دول اخرى . فما دام هدف علم الاجتماع هو الوصول الى الحقيقة الاجتماعية ، حقيقة المشاكل والقضايا التي تتخبط فيها المجتمعات وتحديد اسبابها وسبل حلها فأن هذا الهدف لا يرضي الكثيريين من المتنفذين في المجتمع ، الذين يعيشون بل يستمدون شرعيتهم احيانا من جهل المجتمع وتخلفه وفقره فالحقيقة لا ترضي الجميع، ولهذا السبب فعلم الاجتماع في حقيقته مشبع بالسياسة بل هو علم سياسي كما ان علم السياسة علم اجتماعي.

الثالثـــــة المحـــــاضرة:

عوامل نشأة علم الاجتماع السياسي

سنحاول ان نوضح العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، وعنده فإن علم السياسة أقدم من علم الاجتماع السياسي، وبينما نشأ الأول مع ظهور الدولة المدينة (أثينا وروما مثلا) فإن الثاني نشأ مع تشكل الدولة الأمة كإطار للاجتماع السياسي مع القرن التاسع عشر.

وثمة عوامل عدة غير مباشرة أسهمت في نشأة علم الاجتماع السياسي، ضمنها ثورة الحداثة، التي قسمها إلى ثلاث ثورات "الثورة الدينية" (أي الإصلاح الديني أو الثورة الأيديولوجية)، والثورة الفرنسية (أي الثورة السياسية والحقوقية)، والثورة الصناعية (الاقتصادية والاجتماعية).

وبرأيه فإن التحول من إطار الدولة الإمبراطورية إلى الدولة الحديثة (منذ سقوط القسطنطينية في القرن الخامس عشر إلى الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر)، جعل مركز الاهتمام ينصب على إعطاء المسوغات الفكرية لعملية التحول، الأمر الذي عكس نفسه على السياسة وقضاياها، حيث بات ينظر إلى القضايا السياسية بمنظار دنيوي، وبات يمكن التأسيس للتداخل بين السياسي والاجتماعي، أو بمعنى آخر فصل الاجتماع السياسي وقضاياه عن المثل أو القيم الدينية أو الفلسفية، إذ لم تعد السلطة في التفكير الجديد تهبط من السماء وإنما باتت تنبثق من الأرض، ما سرع فكرة المشاركة السياسية ورسخ فكرة إرادة الشعب، الأمر الذي جعل السياسة موضوعا اجتماعيا، أي لم تعد محصورة في نطاق الدولة وحدودها.

أما الثورة الصناعية فأثرت بنقل المجتمعات الأوروبية من مجتمعات فلاحية إقطاعية إلى مجتمعات رأسمالية، حيث المصانع والمدن والتخصص والمجتمع الطبقي، ما عكس نفسه على الفكر السياسي ومؤسسات العمل السياسي، وما رسخ فكرة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية.

كما بدا في نتاجات بعض الفلاسفة والمفكرين من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، مع نيكولا ميكيافيلي (في كتابة "الأمير") إلى شارل مونتسكيو (في كتابة روح القوانين) وجيوفاني فيكو (في كتابه مبادئ لعلم جديد)، وصولا إلى جان جاك روسو واوغست

كونت ودي توكفيل وجون ستيورت مل وسان سيمون وهربرت سبنسر وتوماس هوبز وجون لوك وكارل ماركس واميل دوركايم وماكس فيبر.

وعنده فإن هؤلاء نظروا إلى الظواهر السياسية من منظار بعدها المجتمعي وبالاعتماد على المناهج العلمية، واهتموا بالقواعد الناظمة لعملها، في علاقة الحاكم بالمحكوم والدولة بالمجتمع، وقد ربط في عوامل نشوء علم الاجتماع السياسي بالثورة الصناعية والتطورات التكنولوجية، وبتطور العلم واعتماد المنهج العلمي في التعاطي مع الظواهر الطبيعية والاجتماعية، ونشوء التخصصات في العلوم الطبيعية والاجتماعية.

وقد انعكس كل ذلك على شكل الاجتماع السياسي، حيث ترسخت الدولة الأمة أو الدولة الدستورية، كما في علاقة الناس ببعضهم، وفي تبلور وعيهم بإدارة أوضاعهم، وبشأن كيفية علاقتهم بالدولة. إزاء كل ذلك باتت الظاهرة السياسية ظاهرة اجتماعية، يمكن دراستها وتعيينها، بحيث بات ثمة تقاطع بين علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع السياسي.

هكذا لم تعد الدولة مجال السياسة كما في السابق، فبعد ولادة الدولة الأمة (الدولة القومية) مع ما أفرزته من قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية بات مجال السياسة أوسع كثيرا، أي أنه بات يشمل المجتمع وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وشكل نظام الحكم، والتراتبية الطبقية، والانتماءات القبلية والانتماءات الفرعية.

وفي كل ذلك رسخ علم الاجتماع السياسي منهج مقاربة الظواهر السياسية من كل أبعادها، ومن خلال الواقع المعيش، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تفاعل أفراد المجتمعات، وبالنظر إلى الدولة (أرض وشعب وسلطة) كشكل للاجتماع السياسي، وبالتمييز بين الدولة والدين، وترسيخ قاعدة سيادة مفهوم القانون كناظم للاجتماع السياسي، والتمييز بين الدولة والمجتمع، وبين السياسي والاجتماعي.

فإن علم السياسة التقليدي يركز على النظم السياسية وآليات الحكم والإدارة العامة، في حين أن علم الاجتماع السياسي يدرس العمليات السياسية وارتباطاتها بالبنيات السياسية والاجتماعية ككل والعلاقة المتداخلة بين السياسي والاجتماعي، كما يدرس عمل السلطة وعلاقاتها بطبقات وبأفراد المجتمع.

حتى من الناحية التاريخية يعد علم السياسة (كعلم) نشأ في بداية تبلور الدولة القومية الدستورية في أوروبا (الدولة الأمة)، في حين نشأ علم الاجتماع السياسي بعد أن ترسخت الدولة الدستورية واستنفدت دورها في العالم الصناعي الغربي، حيث باتت القضايا المطروحة تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للدولة في سلوكها الداخلي والخارجي. وبينما تعد كليات الحقوق موئل علم السياسة فإن كليات علم الاجتماع هي موئل علم الاجتماع السياسي.

إذا كانت عملية التمييز بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي أصبحت اليوم ممكنة نظرا للتطور الذي عرفه كل منهم بشكل مستقل عن الآخر، فإن التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي مازال في طور التبلور، فهو مسعى أكثر مما هو واقع محقق، ويكفينا الرجوع إلى علماء السياسة لنرى الحذر الذي يكتنف هؤلاء إن لم نقل الممانعة في الاعتراف بوجود تمييز واضح بين العلمين، هذه الممانعة التي تفسر بتخوف من أن يسيطر علم الاجتماع السياسي على علم السياسة ليُذهب عنه مبرر وجوده ويجعله علما غير ذي معنى. في المقابل فأن علماء السياسة الذين اجتمعوا في اليونسكو 1948 لوضع تعريف لعلم السياسة وتحديد موضوعاته لم يتطرقوا إلى علم الاجتماع السياسي بل أدرجوا ضمن اهتمامات علم السياسة موضوعات تنتمي اليوم إلى علم الاجتماع السياسي.

ليس بالأمر الهين تعريف السياسة، فبقدر البساطة الظاهرة على هذا المصطلح وكثرة تداوله بين الناس العاديين وبين رجال السياسة، فإن التعريف العلمي لهذا المصطلح لا يتفق مع هذا التعويم لاستعمال مصطلح السياسة، ومن ناحية أخرى فإن تعقد البناء الاجتماعي وتداخل ما هو سياسي مع ما هو اقتصادي أو ديني أو إيديولوجي أو قانوني يجعل عملية التمايز أو التمفصل بين هذه الأنساق أو المجالات أمرا صعبا، أو كما قال جوليان فروند إن السياسة تشبه "كيس سفر يحتوي ما تنوع من الأشياء... فيه ما شئت من الصراع، والحيلة، والقوة، والتفاوض والعنف والإرهاب، والتخريب والحرب والقانون...".

تذهب غالبية التعريفات التي أعطيت لكلمة سياسة إلى ربطها بنظام الحكم أو بعلاقة الحاكمين بالمحكومين، فالسياسة لا تكون إلا في المجتمعات الكلية التي تقاد عن طريق هيئة سياسية تصدر قوانين ملزمة للأفراد وتمارس عليهم الضغط والإكراه، فلا يمكن تصور سياسة

دون وجود سلطة سياسية وحيث لا يمكن تصور سلطة سياسية دون ممارسة التسلط –بدرجاته المتباينة– فإن وجود السياسة يستدعي وجود السلطة.

ونشير أيضا إلى أنه حتى منتصف هذا القرن كان هناك عدم دقة في استعمال مصطلح علم السياسة وتداخله مع العلوم السياسية الأخرى حيث كان علم السياسة أحد العلوم السياسية فقط، وهذه كانت تنقسم إلى العلوم التالية: المذهب السياسي، والتاريخ السياسي، وعلم الاجتماع السياسي وعلم القانون وعلم السياسة، إلا أن منظمة اليونسكو سعت إلى إعطاء علم السياسة مكانته التي يستحقها، وكلفت مجموعة من علماء السياسة وضع مؤلف حول علم السياسة وتحديد موضاعاته ووضع حد للتداخل بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى وبالفعل تم وضع مؤلف مشترك تحت عنوان "علم السياسة المعاصر" عام 1950، وفيه تم اعتماد عبارة "علم السياسة" بدل" العلوم السياسية" وأوصت اللجنة بتدريس هذا العلم في الجامعات.

أما موضوعات هذا العلم فقد حددت على الشكل التالي:

1– النظرية السياسية:

أ– النظرية السياسية

ب– تاريخ الأفكار السياسية

2– المؤسسات السياسية

أ– الدستور.

ب– الحكومة المركزية.

ج– الحكومة الإقليمية والمحلية.

د– الإدارة العامة.

هـ– وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

و– المؤسسات السياسية المقارنة.

3– الأحزاب والفئات والرأي العام:

أ– الأحزاب السياسية.

ب– مشاركة المواطن في الحكومة والإدارة.

ج– الرأي العام.

4- العلاقات الدولية:

أ- السياسة الدولية.

ب- التنظيمات والإدارات الدولية.

ج- القانون الدولي.

إلا أننا نلاحظ أن هذا التقسيم لم يحترم، حيث أن علم السياسة يدرس في بعض الجامعات كمادة مستقلة جنبا إلى جنب مع مواد هي حسب تقسيم اليونسكو فروع من علم الساسة.

مع التطورات التي طرأت على المعرفة السياسية بتطور مناهج البحث، أصبح علم السياسة ينحو ليصبح العلم الذي يهتم بعلاقات القوة داخل المجتمع وبالسلطة السياسية وعلاقتها بالمجتمع، حيث لا يمكن أن تكون سياسة دون مجتمع، وحيث أن التعريف السابق لعلم السياسة الذي وضعته اليونسكو أدمج ضمن اهتمام هذا العلم موضوعات كالفئات والرأي العام والجماعات المحلية والأحزاب السياسية، وهي موضوعات يهتم بها علم الاجتماع السياسي، فقد أعتبر بعض علماء السياسة أن علم الاجتماع السياسي جزء من تخصصهم وفرع من عملهم، انه ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول العلاقات المشتركة بين النسق السياسي والأنساق الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناول هذه العلاقات من حيث تأثيرها وتأثرها بالنسق السياسي. ومن هنا فإن علم الاجتماع السياسي يهتم بالأسباب الاجتماعية للتعددية الإيديولوجية والسياسية، وأثار التغير الاجتماعي على النظم السياسية، والبحث في مشروعية الأنظمة السياسية، ودور الرموز -دينية أو تاريخية أو ثورية- في حياة المجتمعات وتشكل نظمها السياسية، والخلفية الاجتماعية للسلوك الانتخابي للأفراد ولانتماءاتهم الحزبية، والأسباب الاجتماعية للثورات والقلاقل والانقلابات، والأسباب الاجتماعية للتطرف الديني الخ.

ومع ذلك فإن التداخل بين العلمين والغموض الذي يحكم علاقة بعضهما ببعض ما زال يفرض نفسه، فموريس دفرجيه يرى أن لا تعارض بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي (فالتعبيران مترادفان في نظرنا)، ويوضح الأمر بالقول بأن مفردات علم السياسة وعلم

الاجتماع السياسي مترادفة تقريبا، ففي الكثير من الجامعات الأمريكية يتحدثون عن القضايا نفسها في (علم السياسة) عندما تعالج في إطار قسم علم السياسة، وفي (علم الاجتماع السياسي) عندما تعالج في إطار قسم علم الاجتماع، أما في فرنسا، فإن تعبير (علم الاجتماع السياسي) يسجل قطيعة مع المناهج القانونية أو الفلسفية التي هيمنت طويلا على علم السياسة، وأداة تحليل بواسطة مناهج أكثر علمية، وهو يؤكد أن هذه الفوارق ليس لها أهمية علمية .

وفي نفس السياق يقول بوتومور: "من المستحيل في رأيي إقامة أي تمييز نظري هام بين علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي، أو في أقصى الحالات يبدو أن ثمة فروقا ناجمة عن اهتمامات مسبقة تقليدية أو عن تقسيم مريح للعمل".

أما مارسيل بر يلو **Marcel Prelot** فيرى أن: "الفروق بين العلمين، علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي صعب تحديدها طالما أن تعاريف السوسيولوجي نفسها متبدلة". لا مراء أن علماء المدرسة التقليدية في علم السياسة غير مستريحين لظهور علم الاجتماع السياسي لأنهم يشعرون بأن هذا العلم يهمش عملهم ويضعف من نظرياتهم وتحليلاتهم التقليدية للشأن السياسي، ويرون أن علم الاجتماع السياسي يضعف علم السياسة، كما عملت السوسيولوجي قبل ذلك، وكما تعمل علوم أخرى على منافسة علم السياسة في مجال دراسة السياسة، وفي هذا السياق أشار مارسيل بريلو:"أنه كلما درست السياسة تجد نفسها وكأنها مسوقة من قبل علم آخر، سوسيولوجيا سياسية، اقتصاد سياسي قانون سياسي، تاريخ سياسي، جغرافيا سياسية".

ولكن هذا التداخل أو التنافس بين العلمين ليس بالضرورة أن يؤدى إلى تغليب أحدهم على الآخر، بل يمكن للمنافسة أن تؤدي إلى بلورة مجالات تخصص كل منهم، وما يعزز ذلك أن التخصص والمزيد من التخصص أصبح سمة العصر وخاصية من خواص المعرفة العلمية المعاصرة، كما أن الانغلاق الجامعي والسمة التي يضفيها على الأساتذة والباحثين يقود إلى اختلاف حقيقي بين العلمين، فعلم السياسة يدل على مقاربة أوسع لعلم الظاهرات السياسية، الذي يتفحصها في آن واحد من زاوية المؤسسات القانونية والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد وعلم السكان الخ، في الوقت نفسه الذي يتفحصها فيه من زاوية علم

الاجتماع المحض، وعلى العكس، يدل علم الاجتماع السياسي على هذه المقاربة الأخيرة بصورة خاصة، في هذا المعنى إن نظرة عامة أولية على علم السياسة ينبغي أن تشمل ثلاثة مجالات أساسية: من جهة أولى، التعرف على التحليل السوسيولوجي للسياسة، من جهة ثانية، وصف للأنظمة السياسية الكبرى وأخيرا دراسة للمنظمات السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط.

المحـــــاضرة الرابعـــة:

رواد علم الاجتماع السياسي الاوائل:

يعد **أفلاطون** (427-347 ق.م) من أوائل المساهمين في إثراء الفكري، الذي على مر العصور، أدى إلى ظهور علم الاجتماع السياسي في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، فبالرغم من أنه كان فيلسوفا مثاليا، ركز جهوده في دراسة الدولة المثالية، فقد اعتنى عند دراسته تلك بتأثير المتغيرات الاجتماعية على السياسة والحكم، كما اهتم بالمؤسسات الاجتماعية وفعالية تأثيرها في تنشئة الأفراد تنشئة سياسية، وفعالية الدور الذي تقوم به الأسرة، ونظام التعليم، عوامل مهمة لهذه التنشئة باعتبارها من أهم الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع السياسي.

أرسطو (385-322 ق.م): يرى في كاتبه (السياسة) بأن الاجتماع أمر طبيعي والإنسان كائن اجتماعي، أي أن الناس من غير أي حاجة إلى التعاون، فهو يرى بأن المرء يرتبط بالمجتمع السياسي حتى عندما لا يجد فيه شيئا أكثر من المعيشة، وذلك يؤكد الرؤية السياسية لأرسطو، التي محورها الاجتماع الإنساني.

أبن خلدون (1332-1406): يقول ابن خلدون: "الأولى في أن الاجتماع السياسي ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان المدني بالطبع، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران، فلا بد للإنسان أن يتعاون مع أبناء جنسه، لأجل إشباع حاجاته من الغذاء والملبس والدفاع وغيرها من الحاجات الضرورية ثم ينتقل إل المسالة السياسية فيقول: فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ... فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل احد على غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك".

ماكس فيبر (1864-1920م) يطلق على ماكس فيبر أحيانا (ماركس البرجوازي) بمقتضى أنه من خلال آراءه وكتاباته أعاد النظر بالأطروحات التي جاء بها ماركس، وأعاد صياغتها حسب أفكاره، بعد أن تبنى أصول الرأسمالية الحديثة ونشأتها، كما ذهب إلى أن

علم الاجتماع يجب أن يبحث في تفسير سببي لسلوك الإنسان، وأن يسبر غور الظاهرة ولا يكتفي بمعرفة مظاهرها الخارجية

اهداف علم الاجتماع السياسي:

أنه من الشروط المهمة لعملية أي علم، ان تكون له أهداف محددة وواضحة يسعى لتحقيقها، وعلم الاجتماع السياسي كعلم مستقل ومتكامل، له أهدافه يعمل على الوصول إليها، نذكر منها:

- الوصول إلى مجموعة من القوانين والتصورات العامة والأفكار الجديدة
- تبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم
- دراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية
- دراسة طبيعة التغير المستمر الذي حدث ويحدث على المكونات البنائية والوظيفة للمؤسسات والنظم السياسية المختلفة.
- معالجة التغيرات المستمرة على نوعية الإيديولوجيات السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية (الشيوعية، الماركسية، الرأسمالية، الليبرالية، الفاشية، والعنصرية وصولا إلى الإيديولوجية الجماهيرية)
- دراسة قضايا ومشاكل التنمية السياسية
- التعرف على مكونات وطبيعة النظم السياسية

قضايا مهمة يتناولها علم الاجتماع السياسي:

1) ***القوة:*** يعتبر ماكس فيبر أن القوة هي نوعا من ممارسة القهر أوالإجبار بواسطة احد الأفرادالآخرين، وهي ممارسة الرقابة أوالتأثير من طرف شخص ما أو جماعة على أفعالالآخرين لتحقيق هدف معين دون موافقتهم.
2) ***السلطة:*** مفهوم السلطة هو أكثر المفاهيم السوسيولوجية استخداما في إطار علم الاجتماع بصفة عامة، وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة، لكن لحد الآن لم يتم تحديد هذا المفهوم الاصطلاحي والاتفاق عليه. فقد أشارأرسطوأن شرعية الدولة تقوم على السلطة،

وان شرعية السلطة هي قيامها لمصلحة المسود، كما يرى في السلطات العامة حينما تكون االمساواة الكاملة بين المواطنين هي القاعدة، بل لكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره.

3) ***المشاركة السياسية:***إن كثيرا من علماء ودارسي علم الاجتماع وعلم السياسية، يتفقون على الأفكار الرئيسية والدلالات في التعريف الذي يقول: إن المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع.ومؤشر قوي على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي.

4) ***التنمية السياسية:*** هي عملية تسريع النمو في المجتمع، وهي عبارة عن تحقيق زيادة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن.

5) ***الديمقراطية:*** لمفهوم الديمقراطية جاذبية خاصة، إلا انه لا يوجد اتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية، والديمقراطية السياسية هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة.

6) الثورة والعنف: الثورة هي التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كمان قد تكون سلمية. ومن أسباب قيام الثورة في نظر ارسطو هي الرغبة في المساواة.

7) ***البيروقراطية:*** هي تنظيم يقوم على السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمل الإداري وظيفيا بين مستويات مختلفة تأخذ عادة الشكل الهرمي.

8) ***الصراع:*** يعد الصراع ظاهرة اجتماعية موغلة في القدم، فهو احد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح. فيرى البعض أن الصراع يعبر عن حالة مرضية يجب السيطرة والقضاء عليها، فيما يرى البعض انه حالة ايجابية لابد من وجودها من اجل التنمية والتقدم والتطور الاجتماعي.

المحـــــاضرة الخامســـة:

أهم النظريات الجديدة في علم الاجتماع السياسي:

البنـائيـة الـوظيفيــة :

لم يظهر علم الاجتماع السياسي كنتيجة لظهور موضوعات جديدة تحتاج إلى علم جديد فقط و لكن مبررات ظهور تعود أيضا إلى المنهج أو الأسلوب الجديد في دراسة الموضوعات و هو المنهج البنيوي الوظيفي الذي يعكس توجها عاما لدى علماء الاجتماع السياسي و يقوم على فكرة أساسية هي انه دراسة لظاهرة أو سلوك اجتماعي سياسي لا تكون علمية إلا إذا انطلقت من التعامل مع المجتمع باعتباره يشكل وحدة كلية و كلا متكاملا أو مجموعة من العناصر المتداخلة فالدين و السياسة و الثقافة و الاقتصاد كلها مظاهر متنوعة لنفس المجتمع و بينها علاقة اعتمادية متبادلة (تبادل) بحيث يصعب أن نفهم أو نفسر ظاهرة سياسية ما دون الرجوع إلى البناء الاجتماعي الذي ظهرت فيه الظاهرة و في هذا المجال يقول كبلن " ليس في وسعنا تحليل معظم القرارات السياسية إلا أن تدرس العلاقات بين القرارات الفردية و الأنظمة الاجتماعية و الأنظمة الفرعية التي تعمل في إطارها و ظروف البيئة التي تتحكم بالاختيار و من هنا يلاحظ تزامن ظهور علم الاجتماع السياسي مع ظهور المناهج البنيوية الوظيفية و التنسيقية و هي مناهج لها مبدأ و احد و هو أن المجتمع يشغل و حدة كلية و له بنية بداخلها تتوزع الوظائف و الأدوار و تتفاعل صراعا(–) أو تعاونا (+) أي الدور و هو الوظيفية .

في إطار بنية الكلية و أنه لا يمكن فهم أي جانب من جوانب المجتمع دون ربطه بالبنية الاجتماعية ككل هذه النزعة البنيوية الوظيفية التنسيقية في الحقل السياسي بدأت في البروز بوضوح في الثلاثينيات من هذا القرن تم بدأت تبرز في الدراسات الاجتماعية تم بدأت تبرز في الدراسات السياسية منذ 1945 و ما نتج عن الحر العالمية الثانية من مشاكل اقتصادية و ثقافية و ظهور دول العالم الثالث التي أظهرت خصوصية السياسي و ارتباطه بثقافة المجتمعات و أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث في سنة 1968 في فرنسا (أحداث شغب و عنف ضد السلطة في فرنسا) قامت بها حركات متطرفة و عنصرية و حركات

نسوية و طلابية ضد النظام السياسي أدت إلى أحداث تحولات اجتماعية فرضت تحديا غير محمود على النظام (النسق) السياسي .

تعتبر البنائية الوظيفية من النظريات الاجتماعية أو الأطر المنهجية للنظرية الحديثة بنائيا التي تسعى لتحليل الوقائع الاجتماعية أو الفعل الاجتماعي باعتباره البنية التي يتفاعل داخلها أو الوظيفة أو الدور الذي يقوم به داخل البنية .

وعموما هناك تداخل و التباس بين المفاهيم يكتنف المقولات لهذا المنهج مثال : البنية الوظيفة، النسق، فهناك بعض الكتابات تتعامل مع البنيوية كمنهج كفلسفة كما يتحدث آخرون عن النسق أو المنهج النسقي كمنهج في حين في مجال البحث العلمي الاجتماعي يصعب الفعل بينهم كليا فالبنيوية تستدعي الوظيفية و هذه الأخيرة الوظيفية لا تدرك إلا من بوجود بنية مجتمعة و كذلك الحال بالنسبة للنسق أو المنظومة فهو مصاحب دائما للتحليل البنيوي الوظيفي و منه هذه المفاهيم الثلاث تشكل عناصر رئيسية لمنهج تحليلي واحد المنهج التحليلي البنيوي الوظيفي و المعادلة الرابطة بين هذه المفاهيم هي : البنية + الوظيفة = النسق (المنظومة) فالنسق ما هو إلا وظائف تؤديها البنيات (البني) و قائل هذه المعادلة هو *ألفن غولدنر* حيث يقول أن الأساس الفكري للتحليل الوظيفي فهو مفهوم المنظومة التي تعني مجموعة متناسقة تساهم سائر عناصرها بأشكال مختلفة للوصول إلى هدف واحد (أي كل منظومة لها هدف) و يتوقف بعضها على البعض الأخر و تتألف المنظومة من مجموعات فرعية صغرى .

بالإضافة إلى تداخل هذه المفاهيم فإن أنصار هذا التحليل أي البنيوي الوظيفي يستعينون بالنماذج و بشكل عام لمنهج التحليل الوظيفي يقوم على افتراض مفاده أن المجتمع عبارة عن نسق مؤلف من مجموعة نظم اجتماعية و أنماط محددة و هذه النظم تخضع لتنظيم محدد و أنماط محددة و مصالح إنسانية تمثل تجسيدا للقيم الاجتماعية و الثقافية لذا لا يمكن الحديث عن وظيفة و لا عن نسق دون وجود بنية تستوعب هذه الوظائف و الأنساق لذا لا بد من تعريف البنيوية .

البنيوية: الأصل الانشقاقي للكلمة يأتي من كلمة ركب و أنشأ أما اصطلاحا فالبنيوية تتعامل مع شيء باعتبار أن له بنية غير عديم أو غير عليم الشكل و يشكل منظومة أو نسق خاصة من حيث تركيبة و وحدة انسجامه الداخلي و هناك عدة تعريف للبنية من أبرزها :

البنية هي نسق من التحولات له قوانين الخاصة باعتباره نسقا في مقابل الخصائص المميزة للعناصر " تعريف جان بياجيه " و في نفس السياق يعرف ليفي ستروس البنية كما يلي : البنية تحمل أولا و قبل كل شيء طابع النسق أو النظام و البنية تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها أن يحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى و منه نستنتج أن للبنية ثلاث خصائص و هي :

الكلية : العناصر الجزئية لا تكتسب معنا في حد ذاتها و هي منفردة بل عند ارتباطها ارتباطا بنسق كلي (المنظومة) .

التحول : الإنسان ، المجتمع ، الثقافة ، بينهما علاقات ثابتة مثلا : الجامعة لها ثقافتها و المعاهد لها ثقافتها بشرط أن لا تحل هذه الثقافات بالنظام الكلي .

التنظيم الذاتي : كل بنية لها تنظيم خاص بها .

فكرة البنيوية : أخذت من العلوم البيولوجية (الكائن يشكل بنية لها مجموعة من الوظائف ، أخذت و طبعت في العلوم الاجتماعية تم في العلوم السياسية) .

البنية ليفي ستروس :يعد من البنيويون الذين أعطوا للبنيوية موقعها كتيار يزعم العلمية ، ليفي ستروس هو مفكر تقليدي لكنه يتوافق مع البنيوية الحديثة .

و هي تقوم على أنساق القرابة و الأساطير و هدفها فهم الظواهر من خلال النظر إلى الواقع كبنية فكل شيء له شكل و له بنية و حتى تكون هناك بنية بأي طريقة يجب توفر أربع شروط :

ش1- أن تكون عناصر هذه الظاهرة مترابطة فيما بينها و تشكل نسقا .

ش2- التأثير المتبادل بين عناصر الظاهرة و أي تغيير يؤثر على بقية العناصر الأخرى .

ش3- القدرة على التنبؤ بما يسيطر على البنية .

ش4- شمولية البنية لأخذ الوقائع الملاحظة المتعلقة بالظاهرة ، و قد توصل ليفي ستروس على أن العلاقات الاجتماعية هي المادة الأولى المستعملة في صياغة النماذج لتوضيح البنية الاجتماعية.

القرابة : من خلال الأسرة تتكون من بنى أخرى.

الأساطير : يركز على المجتمعات البدائية .

مثال : *العنف* هو دراسات تستلزم التنبأ و هو مرتبط بمتغيرات و تكون تدريجية على المدى القريب و يمكن أن تختفي على المدى البعيد .

مثال : ظاهرة الفقر هي شاملة بكافة الدول و ذلك بارتباطها بأسباب اقتصادية و اجتماعية.

المحـــــاضرة السادســـة:

كما يرى *ليفي ستروس*:

أن البنية هي مفهوم مركزي في المنهج البنيوي و لا تكمن فقط في الواقع التجريبي بل أيضا في النماذج المنشأة من هذا الواقع ، وهناك النماذج للاواعية ، غير المشخصة للأفراد التي تفصح عن نفسها من خلال سلوك الأفراد والمؤسسات الاجتماعية التي يقيمونها و العلاقات التي يدخلون فيها دون إرادتهم ، و حسبهم البنية تمثل الواقع التجريبي الملاحظ أما الواقع العلمي الغير الملاحظ أي ما وراء الواقع لا بد من الكشف عنه فيما وراء العلاقات العينية أو المعطيات المباشرة و لا يمكن الوصول إليها إلا بفضل عملية البناء استنباطي لبعض النماذج المجردة وهكذا فإن الأداة المنهجية التي يستعملها ستروس لدراسة البنية هي النماذج فالمعرفة العلمية للواقع الاجتماعي ، لا يتم إلا عن طريق دراسة البني الاجتماعية من خلال النماذج و البنية لا تتكشف إلا على مستوى النموذج باعتباره منظومة قضايا أي قوانين تشكل العلاقات الاجتماعية داخلها على نحو معين و أن الباحث في تركيبة للنماذج بغية اكتشاف البنية يمر بمرحلتين منهجيتين :

1- **الإثنوغرافيا (علم الإثنيات أو الأعراق):** يتم فيها الوصف الحيادي للوقائع و تجميعها دون تصور موضوع البحث .

2- الإثنولوجيا : و هنا ينتمي الباحث الوقائع لتركيب نماذج تتصف بالسير و الملائمة و الشمولية و كلما كان الباحث بارعا كلما كانت النتائج النماذج الأملح (علم الأعراف و السكان).

المنهج البنيوي يقوم على أسس :

جمع المعلومات المتفرقة تم تحليلها تم ترتيبها في قائمة شاملة .

يعين الروابط المتبادلة مع الوقائع و يصنفها مع تحديد ارتباطاتها الداخلية .

أن يركب الأجزاء في كيان واحد أي العناصر المعينة في نسق واحد كموضوع للبحث الكامل . وعموما رغم أن للبنية العديد من الالتماسات و الغموض إلا أنها ساهمت في إضفاء طابع خاص في مجالات البحث في العلوم الاجتماعية و ذلك من خلال تركيزها على عنصر

التواصل و الاعتماد المتبادل بين أجزاء الظاهرة كما أنها تصنف ضمن التيارات المحافظة إلا أنها ساهمت في تحليل الواقع بأسلوب كان ليحل وسط بين هيمنة الأيديولوجية أو التنظير من جانب و النزعة التجريبية من جهة أخرى فهي نظرية لا تكتفي بالظاهر بل تسعى إلى التغلغل في أعماق الظاهرة و معرفة بنيتها الداخلية و علاقة باطنها و داخلها .

الوظيفة النسقية في علم الاجتماع السياسي :

يمكن إرجاع بداية ظهور الاتجاه الوظيفي في الدراسات الاجتماعية إلى أعمال الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي و خاصة دوركايم الذي أكد على ضرورة تحليل وظائف المؤسسات الاجتماعية و الاتجاه الوظيفي في الثلاثينات من القرن 19 أمثال مالي توفيسكي و رادكليفد براون ثم انتقل إلى بنية العلوم الأخرى .

يعرف براون الوظيفية على أنها دور كل فرد في الحياة الاجتماعية و في مساهمته في ضمان استمرارية البني الاجتماعية و يمكن إرجاع سبب هذا المصطلح إلى التأثير الذي مارسته البيولوجيا على علم الاجتماع من خلال تشبيه المجتمع بالكائن الحي الذي ينمو و يتطور و يبحث عن التوازن فالكائن العضوي يمثل نسقا متآلف من أجزاء و هذا ما ذهب إليه سبنسر و هي الأجزاء ترتبط ارتباطا وظيفيا في إطار الاعتماد المتبادل و قد طبق علماء الاجتماع و السياسية على الفئات و الجماعات و كلاهما اعتبر أن النظم الاجتماعية و الاقتصادية لها وظائف خاصة بها و هذه الوظائف تحتاج إلى آلية يمكن للمجتمع بواسطتها تأدية وظائفه و هذه الآلية هي التبادلية أي الاعتماد المتبادل موائمة و توافق و مشاركة في القيم والمعاني و حتى يستطيع أفراد المجتمع تحقيق التكيف و الملائمة فإنهم يجدون أنفسهم في مواقف اجتماعية متبادلة .

و الوظيفية تعتمد كثيرا على البنيوية و تأخذ ببعض مقولاتها و لكنها لا تتطابق معها كليا فالوظيفية أكثر واقعية لأنها تهتم بالوظيفة في حين أن المدرسة البنيوية تهتم بما وراء البنية أو غير الظاهرة .

و يرى *ريمون بودون* أن أنجع السبل لتفسير الظواهر و المؤسسات الاجتماعية هي الانتباه للوظائف التي يقوم بها المجتمع فهو يصنف الوظائفية (الوظيفية) إلى ثلاث تيارات :

التيار الأول : الوظائفية المطلقة (مالينوفسكي) : لا توجد بنية و النظام السياسي مقيد في كل المجالات و على الإطلاق .

التيار الثاني : الوظائفية النفسية و الاجتماعية (ميرثون) .

التيار الثالث : البنيوية الوظائفية (سبنسر) .

و هناك ستة أفكار رئيسية يقوم عليها الاتجاه الوظيفي :

1- يتعامل مع الشيء علما انه نسق أو نظام لنسق يتألف من عديد من الأجزاء المترابطة.

2- لكل نسق احتياجاته (الأهداف) الأساسية التي عليه تلبيتها أي الاعتماد المتبادل من خلال الوظائف .

3- النسق في حالة التوازن أو الذي يتحقق بتلبية أجزائه (الأنساق) لاحتياجاته .

4- أجزاء النسق قد تكون وظيفية (معناه أن لها وظائف) تساهم في توازن النسق أو تكون ضارة بالنسق و تضعف توازنه و قد تكون غير وظيفية (لا تؤدي وظيفة ليست لها أي أهمية).

5- تتحقق حاجات النسق بواسطة تغيرات أو بدائل (من الحزب الواحد إلى التعديدية).

6- و حدة التحليل بالنسبة للوظيفة (كيف نعرف أن هذا يعمل أو غير يعمل) و هي الأنشطة أو النماذج المتكررة و التحليل الوظيفي يسعى إلى الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل بهدف الاستمرار .

(علم البيولوجيا : السيبرنتيكا)

أ- **الوظيفية المطلقة (مالينوفسكي)** : لقد ساهم مالينوفسكي في تطوير الوظيفية من خلال دراساته للمجتمعات البنائية و هو أول من طالب بوجود مدرسة وظيفية تقف في وجه النزعة التطويرية التي كانت سائدة آنذاك له كتاب " النظرية العلمية " سنة 1944 يؤكد فيه على الترابط الحاصل داخل كل مجتمع بين ثقافته و المحيط المادي و هو الربط الذي يعد من أسمى التحليل الوظيفي لمعنى أن كل ثقافة يجب أن تشبع الخاصيات البيولوجية للإنسان كالتغذية و التناسل و هي من خلال إشباع هذه الحاجات التي تهيئ فرص الاستمرار و يعمل على تنظيم النمو و التقدم و أنه من الممكن أن نربط وظيفيا بين الاستجابات الثقافية المختلفة مثل الاستجابات الثقافية القانونية و العلمية و التعليمية و الدينية من ناحية و الحاجات

البيولوجية من ناحية أخرى فالفن و الترويج أو المراسيم العامة يمكن أن تربط شكل مباشر بردود الجسم الكائن العضوي للإيقاع أو الصوت أو اللون و ارتباطاتها و قد اهتم *مالينوفسكي* بعامل الثقافة كتعبير عن حاجته للإشباع الرغبات البيولوجية للإنسان و أن الثقافة قد تنشأ عن تلك الأنشطة الموجهة أساسا نحو إشباع الحاجات البيولوجية الأساسية ، و عندما يحلل *مالينوفسكي* الثقافة من خلال الوظيفة التي تقوم بها في المجتمع أي من المبدأ القائل بأن " سائر النماذج الثقافة أو كل عادة أو هدف مادي لها وظيفة حيوية و لها مهمة تؤديها و هي جزء لازم لكل منظومة أي نسق " و هذه الوظيفة معممة أو مطلقة فكل عنصر في المنظومة يؤدي وظيفة (مثلا حتى الأمور الغير محسوسة) اتجاه المنظومة بأكملها و كل منظومة هي وحدة اتفاقية وظيفة 1 و هكذا استخدم مالينوفسكي التحليل الوظيفي في التحليل النمط الثقافي فالثقافة حسب *مالينوفسكي* هي كل ما يشمل على أجزاء بينها استقلال ذاتي من جهة و تألف نظما متعاونة من جهة أخرى ، و هي تتكامل وفقا لمجموعة من المبادئ مثل إنتاج النوع و التناسل و المكان الذي يوجد فيه التعاون (الرقعة الجغرافية) و منه الثقافة تحقق تكاملها و اكتفائها الذاتي في ضوء قدرتها على إشباع المجموع الكلي للحاجات الأساسية و الوسيلية و التكاملية.

بعض المصادر للاطلاع اكثر :

1- صادق الاسود: علم الاجتماع السياسي(اسسه وابعاده)،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991.

2- ابراهيم ابراش: علم الاجتماع السياسي :مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات – وكتب ، 2011.

3- مصطلحات اجتماعية: التركيب أو البناء الاجتماعي، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)على الرابط التالي:

4 - **http://www.annabaa.org/nbanews/63/30.htm**

5- http://socio-kech.blogspot.com/2012/05/blog-post_5196.html